

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

كان ثابتاً ما خفي على ابن رشد وابن أبي زيد وغيرهما من حفاظ المذهب ولذكره الأئمة في كتبهم وإِأَعْلَمَ مُسْلِمٌ لَا كَافِرَ عَلَى مُسْلِمٍ إِجْمَاعًا وَلَا عَلَى مِثْلِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّعْبِيِّ وَالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَتَعَقَّبَ ابْنُ مَرْزُوقٍ حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى مُسْلِمٍ بِأَنَّ مِنَ الْأُئِمَّةِ مَنْ قَالَ بِجَوَازِهَا عَلَى وَصِيَّةِ مُسْلِمٍ فِي السَّفَرِ لِلضَّرُورَةِ عِزَاهُ ابْنُ سَهْلٍ لِشَرِيحِ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَبِيدَةَ وَابْنَ سِيرِينَ وَغَيْرَهُمْ عَاقِلٌ فِي حَالَتِي التَّحْمَلِ وَالْأَدَاءِ ابْنُ عُرْفَةَ الْمَازَرِيُّ شَرَطَ الْعَقْلَ وَاضِحٌ لِأَنَّ الْمَجْنُونِ لَا يَعْقِلُ مَا يَقُولُ وَلَا يَضْبُطُهُ وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا يَخْتَلِفُ فِي اعْتِبَارِ الْعَقْلِ فِي حَالَتِي التَّحْمَلِ وَالْأَدَاءِ وَلَا يَضُرُّ ذَهَابَ الْعَقْلِ فِي غَيْرِهَا تَيْنِ الْحَالَتَيْنِ وَنَصَّ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عُرْفَةَ هَذَا مُقْتَضَى الْمَذْهَبِ وَلَمْ أَعْرِفْهُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ بَلْ نَقَلَ الشَّيْخُ عَنِ الْمَجْمُوعَةِ ابْنَ وَهَبٍ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فِي كَبِيرٍ يَخْنُقُ ثُمَّ يَفِيقُ إِنْ كَانَ يَفِيقُ إِفَاقَةً يَعْقِلُهَا جَازَتْ شَهَادَتُهُ وَبَيْعُهُ وَابْتِيَاعُهُ بِالْغُلَّةِ فَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ الصَّبِيِّ اتِّفَاقًا إِلَّا لِصَبِيٍّ عَلَى صَبِيٍّ فِي دَمٍ بِشُرُوطٍ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَلَا فُسْقٍ بِجَارِحَةٍ ظَاهِرَةٍ لِأَنَّهُ سَيَذْكَرُ فُسْقَ الْإِعْتِقَادِ وَبَلَا حِجْرٍ عَلَيْهِ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ فِيهِ وَإِنْ رَشَدَ مُحَمَّدٌ هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ شَبِّ هَذَا ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمَدُ الَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ لِسْفَهَةٍ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَتَأْمَلُهُ مَعَ قَوْلِ ابْنِ عُرْفَةَ وَفِي شَرَطِ عَدَمِ الْوَلَايَةِ فِي الْمَالِ خِلَافٌ سَمِعْتُ أَشْهَبَ أَتَجُوزُ شَهَادَةَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَهُوَ عَدْلٌ قَالَ نَعَمْ ابْنُ رِشْدٍ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ مِثْلَهُ فِي الْمَوَازِيَةِ وَهُوَ قِيَاسُ الْمَعْلُومِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ مَنْ لَغَوِ الْوَلَايَةَ عَلَى الْيَتِيمِ الْبَالِغِ فِي جَوَازِ أَعْمَالِهِ وَرَدَّهَا وَالْآتِي عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ الْمَعْلُومِ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ مِنْ أَنَّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ لَا تَنْفِذَ أَعْمَالَهُ وَإِنْ كَانَ رَشِيدًا فِي أَحْوَالِهِ أَنْ لَا تَجُوزَ شَهَادَتُهُ وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ لَوْ طَلَبَ مَالَهُ أَخَذَهُ وَهُوَ نَصُّ أَشْهَبٍ فِي الْمَجْمُوعَةِ